



## المديونية والفساد الإداري المالي الأسباب والآثار والحلول

فلاح حسن محمد  
هيئة النزاهة

### المقدمة :

منذ منتصف القرن لماضي ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث التي أكدت على أن النقص في رأس المال هو أحد الأسباب الرئيسية في تخلف العديد من الدول، وعليه فقد عُدَّ خطأ أن اللجوء إلى القروض يمثل إجراءً أسلِمياً في السياسة الاقتصادية لهذه الدول، حيث تؤدي هذه القروض دوراً فعالاً كحدٍ وسائل زيادة التراكم الرأسمالي من خلال زيادة الدخول والائتمار لمحدية وزيادة القدرة على استيراد السلع الاستثمارية التي تحتاجها التنمية والتي يفترض أن ينتج عنها زيادة في الاستثمار وبالتالي زيادة في معدلات النمو وتناقص الحاجة إلى القروض فيها بعد بزيادة قدرة الاقتصاد على توليد الائتمار اللازمة للاستثمارات حتى يصل الاقتصاد لوطني مع الزمن إلى مستوى يكون معه قادراً على النمو الذاتي فتنتفي الحاجة للقروض.

إلا أن التطورات الحاصلة في العقود الأخيرة المتعلقة بليستاداة الدول المتخلفة، ومن ضمنها العراق، يدفع إلى التساؤل عن العواقب التي تنتج عن هذه الاستدانة، إذ إن الذي حصل لهذه الدول نتيجة لسياسة الاستدانة هذه هو التضخم غير الطبيعي للدين، فضلاً عن تزايد عدد الدول المديونة، مما أدى إلى أزمة عامة في مدفوعات على الصعيد الدولي، فلم يعد باستطاعة كبار المدينين من تأمين فوائدهم خدمة الديون الخارجية، وهذا ما حصل في لبرازيل مثلاً في عقد الثمانينات من هذا القرن، وهو أمر متوقع مع تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي التي أوصلت هذه الدول إلى مرحلة الاستدانة، علماً أنه تم توجيه المبالغ المقترضة إلى قطاعات لا تخدم لتطور والتوجه التنموي لها.

إن استمرار المعدل الحالي للزيادة في ديون الدول لمتخلفة أدى إلى ظهور انهيارات في القدرة الاستيعابية لهذه الدول، ومن ثم انعكاسها تدريجياً وفقدانها لاستقلالها تجاه السوق العالمية لرؤوس الأموال، وبالتالي تجاه دول الصناعات، وتواجه الدول المديونة أزمة عرفت اقتصاداتها متمثلة بانخفاض معدلات النمو فيها والعجز المتزايد في موازين مدفوعاتهما، حيث إن انخفاض أسعار مواد القطاع الاستخراجي، إضافة إلى إجراءات الحملة التي وضعتها الدول الصناعية ساهمت في هذا العجز، وقد نجم عن ذلك زيادة حدة مديونيتها الخارجية.

ومن ناحية أخرى كان للوضع السائد في الدول الصناعية لمتقـلـمة المتسـم بالـكساد الاقتصادي والبطالة مع تزامن الانخفاض الشديد في معدلات النمو المصاحب للارتفاع العـلـي في معدلات التضخم الأثر البالغ على الاقتصاد العالمي عموماً واقتصادات الدول المتخلفة بشكل خاص، نظراً للسياسات التي اتبعتها هذه الدول لمعالجة أوضاع هادون أي اعتبار للمصالح الاقتصادية للبلدان المتخلفة مما زاد من وطأة تبعية الأخيرة الاقتصادية التي تعـلـي منها لتصبح تبعية سياسية واقتصادية ومالية .

وفي العراق نرى الآن عودة إلى إتخاذ منحى مشابه لما حصل سابقاً، من خلال الدعوة إلى توجيه لسياسة الاقتصادية العرقية نحو فتح القسروض مرة أخرى ، وخاصة قسروض المنظمات الدولية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، بعد أن تم تناسي الديون والفوائد والتعويضات التي ينوء بها العراق ليستمر دائراً في حلقة الدين المفرغة ولينطفئ كل أمل له بالخرج من نفق الميونية لمظلم .





#### مشكلة البحث :

تعد مشكلة المديونية إحدى أهم المشكلات الأساسية المصيرية التي تواجه اقتصاديات العديد من الدول ومنها بلدنا العراق . وتبرز خطورة هذه المشكلة في ظل لفساد الإداري و المالي الذي إكتنف السياسة الاقتصادية الخطنة التي يتم إتباعها من قبل هذه الدول ، والتي تعد للالتجاء إلى المديونية لحل مشاكلها الاقتصادية ، رغم أن المديونية نفسها كانت إحدى أسباب هذه المشاكل . أما فيما يخص العراق فلا يمكن أن يتحمل الاقتصاد العراقي الذي ينوء تحت وطأة الفساد الاناري والمالي اللتجاء إلى المزيد من المديونية.

#### هاف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح حجم هذه الكلفة من خلال إلقاء الضوء على أسباب وتطور أثل مشكلة المديونية مع تقديم بعض المقترحات التي قد تصلح كحل لهذه المشكلة .

#### أهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من خلال توضيح لآثار الكارثية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن اللتجاء إلى لمديونية من قبل بلد يلقي الفساد الإداري والمالي بظلاله على أغلب مفاصل حياته .

#### هيكلية البحث :

يتألف البحث من خمسة محاور ، هي :

أولاً : تطور أزمة المديونية العالمية وتطوراً عباء خدمة الدين .

ثانياً : أسباب المديونية .

ثالثاً : آثار مشكلة المديونية .

رابعاً : مديونية العراق .

خامساً : المقترحات والتوصيات .

## أولاً: تطور أزمة المديونية العالمية وتطور أعباء خدمة الدين

لقد بدأت المديونية كمحاولة للحصول على رؤوس الأموال ، لتنمية الاقتصاد الوطني في الدول المختلفة ، بعد أن عجزت المدخرات المحلية عن توفير ما تحتاج إليه التنمية المحلية من أموال لاستثمارها وتحقيق أهدافها ، إلا أن التوجه الاقتصادي غير السليم الناجم عن الفساد الإداري والمالي ، قد جعل الديون تُستخدم لسد العجز في موازين المدفوعات لهذه الدول ، هذا العجز الذي نجم في كثير من الأحيان عن تزايد النفقات الاستهلاكية غير الضرورية ، وكذلك الذفقت الموجهة للتعاقدات الكبيرة كالنفقات الخاصة بعقود التسليح ، ولكي تتم معالجة العجز في ميزان المدفوعات ، الذي يتمثل بمقدار الثغرات الحاصل بين أرقام الصادرات والاستيرادات ، تم اللجوء إلى الاستدانة ، لغرض تحقيق التوازنات النقدية الضرورية لهذه الدول<sup>(١)</sup>.

وابتداءً من عقد السبعينات من القرن الماضي شهد حجم الديون العالمية تصاعداً كبيراً ، خاصة في تزامنها مع الأزمة النفطية وبداية ظاهرة التضخم لركودي لترتفع من (٧٠) مليار دولار عام ١٩٧٠ ، ثم إلى (٥٨٠) مليار دولار في العام ١٩٨٠ ، ولتتجاوز (١,٣) ترليون دولار عام ١٩٩٠ ،<sup>(٢)</sup> وتبلغ أكثر من (١,٥) ترليون دولار عام ١٩٩٣ ، واستمرت المبلغ بارتفاع مستمر ليصل الرقم إلى أكثر من (١,٩) ترليون دولار في مطلع القرن الحادي والعشرين ناهيك أن اليون الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تسدد في التواريخ المحددة مسبقاً ، ولا تتم الموافقة على أي محاولة لمساعدة الدول المدينة كإعادة الجولة ، كما أن كارثة المديونية شملت أكثر من (١٣٥) دولة ، إن هذا التزايد في مبلغ الديون أتى إلى كلثة أخرى ، وهي تزايد في أعباء خدمة هذه الديون<sup>(٣)</sup> ، الأمر الذي عقد مشكلة المديونية أكثر ، فخدمة هذه الديون تُعتبر من أبرز لمشكلات التي تعاني منها هذه الدول ؛ بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار الفائدة وانخفاض السيولة النقدية ، وتأتي في مقدمة الدول التي عانت من هذه المشـكلة العديد من دول أميركا اللاتينية مثل ( البرازيل ، المكسيك ، الأرجنتين ) وكذلك العديد من الدول الإفريقية مثل ( زانير ، السنغال ) وغيرها ، حيث تصل خدمة ديون هذه الدول إلى مليارات الدولارات ، ويحدد مبالغ خدمة الديون معدلات الفائدة المفروضة على حجم الدين ومنته ، وقد كان لارتفاع أسعار الفائدة آثار كبيرة على اقتصادات الدول المدينة ؛ كونها تؤدي إلى زيادة كلفة الاقتراض لكثير من هذه الدول .

١ - محي الدين حسين عبد الله الحائلي ، لا متغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط ، اطرحة ذلك وراء (غير منشورة) ، كلية الإدارة الاقتصادية - جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٨ .

٢ - تقرير الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٤ ، ص ٨٠ .

٣ - سي بول هلوو د - ورو نالد ماكغونالد ، القود والتمويل الدولي ، تعريب : د. محو حسن حسني ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص ٦٩٥ .



ويمكن قياس أعباء خدمة الدين من خلال مقياس نسبة الفائدة المدفوعة إلى أقيام الصادرات من السلع للدول المدينة التي تجاوزت نسبة أكثر من ١٠% في العديد من هذه الدول. إن تزايد ديون الدول المتخلفة أدى إلى تزايد خدمة أعباء الدين، رغم أن هذه الديون بالأساس كانت تمثل نسبة عالية من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، وفنوصلت تكاليف خدمة الدين إلى ما يساوي مقدراً إيرادات التصدير لبعض دول أميركا اللاتينية؛ بسبب انخفاض صادرات تلك الدول وارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن تزايد الطلب على القروض من قبل تلك الدول.

أما العراق فقد ارتفع حجم الدين الكلي لليبغ (١٢٧) مليار دولار، عا التعويضات التي تقدر بحوالي (٣٨٥) مليار دولار، وتشكل الفوائد المرفوعة المركبة السبب الأهم لتزايد حجم هذا الدين من هنا يستوجب أن لا تُرس مشكلة الدين بحجمها المطلق، بل بتكلفة خدمتها، الأمر الذي يشكل عبئاً كبيراً على اقتصادات الدول المدينة لا يمكن التغافل عنه ولا يمكن الاستهانة به.

#### ثانياً : أسباب المديونية :

هناك العديد من العوامل السياسية والاقتصادية التي كانت سبباً أساسياً أدى إلى التجاء الدول إلى المديونية، علماً أنه يمكن تقسيم هذه العوامل إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية وكما يأتي :-

#### أ- الأسباب الداخلية :

وهي عديدة منها :

- ١ - ضعف صادرات الدول المدينة الذي يتجلى بضعف حصتها من الصادرات العالمية وانخفاض الطاقة التصديرية لهذه الدول، وهنا يتبادر إلى الذهن ظاهرة الاقتصادات وحيدة الجانب التي تتسم بها هذه الدول ذات الهيكل المشوه (١).
- ٢ - ارتفاع أسعار عنصر التجارة غير المنظورة، كالنقل والتأمين التي تشكل عبئاً على موازين مدفوعاتها.
- ٣ - التفاوت في مستوى المؤسسات الإدارية والإنتاجية وكفاءة أدائها، وهذا علة في جزء كبير منه إلى عدم كفاءة الكوادر التي تتولى القبلة في هذه المؤسسات.
- ٤ - انفصال العاملين في القطاعات المرتبطة بالخراج عن العاملين في القطاعات الأخرى من حيث شروط العمل والأجور وبقية الامتيازات والمكاسب، وكثيراً ما كان يؤثر هذا على قدرة مؤسسات التخطيط على تقويم واختبار مشروعات الاستثمارات المتوقعة مع حاجات دولها.
- ٥ - الدور المتواضع لمؤسسات التمويل في تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها كعامل أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ٦ - التوزيع غير المتساوي للمداخل وأنماط الاستهلاك للبلدان الصنعة يمكن أن يكون أحد الأسباب الهامة في ترسيخ حالة التبعية، كون هذه الأنماط يستلزم تمويلها من الفاض التجاري بدلاً من توجيهه نحو التنمية والتطوير.

١- محمد عبد الجبار الشبيخي، تجربة دول أمريكا اللاتينية في معالجة المديونية الخارجية، مجلة الفط والتنمية، العدد (٤)، بغداد، ١٩٩٠، ص ١٢٢.

- ٧ - أنماط الزراعة الغذائية وتوسيع التجمعات فيما يُسمى بظاهرة التمدن العشوائي ، التي تؤثر بالأصل على مكانة و أهمية الزراعة ، الأمر الذي يعمق سوء توزيع الدخل ، ويفاقم العجز في ميزان المدفوعات .
- ٨ - الفساد الإداري والمالي : والذي كل له الأثر الكبير في حصول اختلال في الموازنة العلة وعجز في موازين المدفوعات ، بسبب تفشيها في مفصل الدول المنكورة آنف ، مما اضطر هذه الدول إلى اللجوء لاقتراض من البنوك العالمية ومؤسسات التمويل الدولية التي هي أساساً مؤسسات تتبع مبدأ القروض مقابل شروط اقتصادية واجتماعية وحتى سيادية ، ثم يتم لفاق هذه القروض في غير الأهداف التي أبرمت من أجلها ، بسبب الفساد الإداري والمالي أيضاً ، لتعود الدول المدينة إلى حلقة الديون وخلفة الديون المفرغة .
- ٩ - عدم فاعلية السياسات النقدية والمالية حيث غالباً ما يتم اتباع سياسات توسعية سواء فيما يخص السياسات النقدية (زيادة في عرض النقد) أو فيما يخص السياسات المالية (زيادة في الإنفاق) مما يخلق تضاداً في الاتجاهات التضخمية ، ومن ثم تبرز الحاجة إلى مصادر أو منافذ مويلية ، ينتج عنها تضاد حجم المديونية الخارجية .

#### ب- الأسباب الخارجية

وهي عديدة منها:

- ١ - الارتفاع في أسعار الفائدة ابتداءً من عقد الثمانينات من القرن المنصرم ، والتي نتجت إليها الدول الدائنة في محاولة لخفض معدلات التضخم لديها .
- ٢ - نمط تقسيم العمل الدولي الذي كل له الدور الكبير في تكريس أو ضاع لم تكن في صالح الدول المتخلفة التي تعتمد على سلع محدودة تنعرض عملية تصديرها إلى عدد كبير من المعوقات ، حيث تتقلب أسعارها الحقيقية ، نتيجة الانخفاض المتعمد لسعر الدولار وحسب ظروف أغلبها ذات طابع سيسي ، وفي المقابل تتزايد أسعار السلع المستوردة ويزداد معها التضخم المستورد ، الأمر الذي فاقم من أزمة المديونية مسببة تدهوراً في معدلات التبادل التجاري مما خفض مستويات الاستثمار ولاستهلاك في الدول المدينة إلى ما دون مستوى لتكشف<sup>(١)</sup> .
- ٣ - الحماية التجارية التي نتج عنها تخفيض إيرادات الدول المدينة من العملات الأجنبية التي كانت في أمس الحاجة لها لخدمة ديونها<sup>(٢)</sup> ، الأمر الذي يُعبر خروجاً فضحاً عن تعليمات منظمة التجارة العالمية التي تحاول هذه الدول الاستفادة من الامتيازات التي قد تحويها مبادؤها .

١ - اختل الجلبم ، النظام الاقتصادي الجديد - الأفاق والتوقعات ، مجلة شؤون سياسية ، لعدد (٣) ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٥ .

٢ - رمزي زكي ، التاريخ النقدي للخليج ، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠٢ .



- ٤ - التغيرات في أسعار صرف الدولار في أسواق الصرف الأجنبي ، فقد أضاف أعباءً على الدين الخارجي ، خصوصاً أن معظم مديونية البلدان لنامية مقيمة بالدولار.
- ٥ - الركود الاقتصادي الذي واجه الاقتصادات الرأسمالية والذي أدى إلى تخفيض الطلب على صادرات البلدان النامية مما زاد من عجز موازين مدفوعاتها.
- ٦ - تزايد أعباء خدمة الدين التي تترتب على إعادة جدولة الديون.
- ٧ - وجود شبكة من المؤسسات الدولية تتولى إدارة المديونية لصالح البلدان الدائنة ، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) .

#### ثالثاً : آثار مشكلة المديونية :

- والتي تتضح سلباً على اقتصاديات الدول المدينة ، وكما يأتي :
- ١ - عرقلة تطوير القدرات التكنولوجية التي تُستورد في مثل هذه الحالة من الخارج ، وبالتالي تسهم في خفض الفرصة لاكتساب التكنولوجيا بالممارسة.
  - ٢ - انخفاض في القدرة الادخارية المحلية ، يقابلها ارتفاع في أسعار المواد والتكنولوجيا المستوردة ، الذي يؤدي إلى حصول صعوبات في القطاعات الخاصة بالتصدير ذات الميزة النسبية لهذه البلدان ، التي لن تكون أمامها فرصة الإيفاء بالقروض إلا بزيادة التصدير.
  - ٣ - حصول انحرافات في توجيه المبالغ المستوردة لصالح القطاعات الموجهة نحو الخارج كقطاع التعدين ، خاصة في الدول النفطية وقطاع الإنتاج الزراعي التصديري ، لما يتوقع منها من موارد خارجية إضافية ، وحرمان بقية القطاعات من مبالغ تُخصص للاستثمار الضروري لها ، الذي سيعطي ثماره لصالح الدول والمؤسسات الدائنة .
  - ٤ - إن تيسر الحصول على الأموال من الخارج يثبط الجهود الرامية إلى توجيه الادخار المحلي نحو الاستثمار الإنتاجي ، ويحول رؤوس الأموال المحلية نحو الاستهلاك الكمي أو التوظيف في أنشطة المضاربة في الأوراق المالية و العملات.
  - ٥ - المديونية مصدر تحويل معاكس للموارد ، الأمر الذي ينتج عنه زيادة تكاليف المديونية ، وتشكل تحولاً معاكساً مستمراً للموارد ، تتحول إلى أرباح للشركات المتعددة الجنسية.
  - ٦ - التضخم المستورد من الدول الدائنة ، يزيد من الحاجة للعملات الصعبة لتأمين الوفاء بالتزامات الديون وخدمتها.
  - ٧ - تأثير شروط التبادل التجاري على خدمة الدين الخارجي ، وقد يؤدي التضخم المستورد دوراً مهماً في هذا الصدد ، يقتضي تحقيق ارتفاع في المداخل للبلدان المدينة إلى مستوى يفوق مستوى التضخم في الدول المتقدمة ، لغرض تخفيف أعباء الدين ، وهذه هي الطريقة الوحيدة لكي تستمر اقتصادات الدول المدينة بالتحسن ، وبما أن هذا أمر غير وارد فإن أعباء خدمة الدين ستزداد وطأتها بمرور الوقت ، ويزيد من هذه الأعباء ارتفاع نسبة التضخم الداخلي وانخفاض أسعار طرف العملات لمحلية للدول المدينة.

- ٨ - عدم استقرار النظام النقدي ، فبالرغم من أن التضخم في ديون الدول المتخلفة جاء نتيجة لاختلالات النظام النقدي بشكل جزئي إلا أنه أضحى سبباً في عدم استقرار هذا النظام ، حيث أصبح يهدد النظام الدولي للمدفوعات بالانهيار<sup>(١)</sup>، خاصة أن معظم الدائنين هم مجموعة من البنوك الدولية التي تقوم بدور حاسم في شبكات المال الدولية التي أعادت تحويل الديون ضمن نظام مؤسسي بعيد عن الرقابة الدولية ، تكون الدول المتخلفة المدينة فيه واقعة تحت الإدارة والسيطرة المباشرة والفعالة للدائنين.
- ٩ - من المعروف أن آليات المديونية تفعل فعلها في الاقتصاد بما يجعلها ظاهرة ذاتية النمو ، وفي حين تشدد الدول الدائنة ومؤسساتها من سيطرتها على الاقتصادات الوطنية بالتعاون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبقيّة البنوك العالمية ، تخسر الدول المدينة سلطتها على مجمل المفاصل التنموية والتطويرية في اقتصادياتها المحلية<sup>(٢)</sup>، وبذلك تتحول المديونية إلى مصدر إضافي للتبعية.
- ١٠ - الكلف التي تتحملها الدول المدينة نتيجة للفوائد التي تتصف بكونها معومة ، أي غير محددة مسبقاً لارتباطها بظروف السوق ، لذا فلن تستطيع الدول المدينة أن تقدر بدقة المبلغ الذي ستفعله فعلاً عند موعد التسديد.
- ١١ - انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مفاصل الدولة وفي عموم المجتمع مخرباً بذلك موارد الدولة المالية والبشرية والاقتصادية ، وليمتد تأثيره على المنظومة القيمة والأخلاقية لمجتمعات الدول المدينة.

#### رابعاً: مديونية العراق:

من الملاحظ أن هناك تضارباً في تصريحات المسؤولين العراقيين المتعلقة بمقدار ديون العراق الخارجية ، كما أن تصريحات الهيئات المالية الدولية بعد سنة ٢٠٠٣ زادت من هذا التضارب ، حيث تراوحت الأرقام بين ( ١٢٠ ) إلى ( ١٨٠ ) مليار دولار ، وفي هذا الصدد تثار مشكلة حجم المديونية الحقيقية للعراق ، ومدى مصداقيتها ، ودور الفساد الإداري والمالي في تبديد تلك الأموال ، وخصوصاً دور الوسطاء في حلقاتهم العديدة في سرقة هذه الأموال ، سواء من الدول الدائنة أو من العراق إضافة إلى أن نتائج المديونية الاقتصادية ستؤدي إلى تثبيت استحقاقات مالية على الدولة العراقية ، أما نتائجها السياسية فهي تحميل العراق دولة وشعباً مسؤولية تصرفات النظام السابق العسكرية والسياسية وحتى الشخصية. أما موضوع فوائد ديون العراق الخارجية فيشكل حالة فريدة عالمياً ، حيث توصلت غالبية آراء الخبراء الدوليين على ضرورة تجميد الفوائد على ديون العراق الخارجية طيلة فترة العقوبات الاقتصادية ، لعدم جواز العمل بالفوائد على دولة مشلوله اقتصادياً ومالياً.

١- عبد المنعم عثمان ، ديون دول التنمية - المشكلة المستعصية ، مركز البحوث والعلوم لامتداد ، ١٩٨٤ ، ص ٩ .

٢- محمود عبد الفضيل ، لافقر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والقيمة والوحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٥٤ .





ورغم تخفيض النسبة المستقطعة من إيرادات العراق لدفع التعويضات الى ( ٥٠%) سنوياً إلا أن هذا يعني تحميل الشعب العراقي مسؤولية تصرفات النظام السابق ، وتبديت استحقاقات مالية على الدولة العراقية المستقبالية مهما تم تخفيض هذه الديون ، علماً أنه تم غرض النظر عن الدعم والإسناد الذي لقيه النظام السابق من قبل كل الأطراف الفاعلة في النظام الإقليمي والدولي<sup>(١)</sup>

كما أن هناك العديد من الملاحظات الخاصة بمديونية العراق ، منها:

١ - مشروعية المبالغ التي تطالب بها الدول الدانة للعراق ومن طرف واحد ، علماً أنها ذات أرقام متبينة ، ومن مصادر مختلفة عربية وأجنبية ونوا ديموسسات إقراض وبنوك تجارية ، إضافة إلى تول الخليج التي قدمت منح خلال حساب الخليج الأولى ثم عادت لتعدها قروضاً على العراق .

٢ - لفوائد التي ضخمت من ديون العراق ورفعتها من ( ٢٣ ) مليار دولار في نهاية العام ١٩٩٠ إلى مبلغ يصل إلى ( ٧٥ ) مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٣<sup>(٢)</sup>

٣ - قرارات مجلس الأمن التي منعت العراق من قديمه بـخدمة دينه عن طريق تجميد أرصده ، وكذلك لم يستطع العراق أن يحصل على فوائد متراكمة على أرصده تعويض جزء من ديونه ، بسبب كونها مجمدة.

٤ - لتعويضات التي سددتها العراق حوالي ( ٢٠ ) مليار دولار ونسبة ( ٥٠%) من ناتجه لمحلي ، نتيجة لمطالبات تم تقدير قيمتها في وقت كان لعراق بعيد أكل البعد عن مناقشة هذه المطالبات المبالغ في قيمتها ، وتحد يد أرقامها ، بسبب الوضع القانوني لدولي للنظام السابق ، فالأرقام حدثت من طرف واحد رغم وجود لجنة تولى في هذه المطالبات وتوافق على ما تراه منسباً.

وبدلاً من أن يحسم العراق مشكل ديونه السابقة نرى الآن ظاهرة تجدد الالتجاء نحو المديونية ؛ بغز مشاريع إعادة إعمار العراق ، كلقروض المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي بمبلغ ( ٦٨٥ ) مليون دولار ، إضافة إلى القروض اليابانية والكويتية التي تم إبرامها في فترة توافرت فيها فوائض مالية في موازنة الدولة العراقية ، حتى أن وزارة المالية قدمت إلى مجلس الوزراء مسودة موازنة تكملية للعام ٢٠٠٨ تبلغ ٢١ مليار دولار ، وهي إجراءات ستفتح الباب على مصرعها أمام الشر وطالمجحة التي تتراق مع هذه القروض ، والتي سيكون المواطن العراقي هو أول المتضررين ، خاصة مع عدم تطبيق مبدأ الشفافية على القطاعات التي ستخصص لها مبالغ القروض الأمر الذي سيسمح بالعودة إلى ممارسات الفساد الإداري والمالي الذي يعاني منها العراق ، وكذلك استمرار العبء الثقيل لآثار المديونية المدمرة السيادية والاجتماعية على الوطن والمواطن على حد سواء .

١- أ.م. كريبو واسر جاباشندان : الدين البغض ، مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي ، حزيران ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ .

٢- د. سعد حسين فتح الله ، التمييز بين المظالم المطلبة والادوات الجبوت والقاذج ، مركز واساتالو حدالة عربية العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ ص ٢٢١ .

#### خامساً: المقترحات والتوصيات :

تُعد المديونية التي تعاني منها الدول المتخلفة ومن ضمنها العراق من أعقد المشاكل التي تواجهها هذه الدول حالياً ، بسبب زيادتها المتسارعة وتضاعفها خلال فترة زمنية قصيرة ، وكذلك بما تمثله من أعباء مالية ، تحول دون إمكانية تحقيق هذه الدول لأهدافها ، لما تفرضه من قيود على مسيرتها الاقتصادية والتنموية ، والإجراء الصحيح ينبع من ضرورة تجنب الوقوع في المشكلة وليس محاولة إيجاد الحل بعد الوقوع فيها ، إذ سيكون الحل أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً ، لنن توقف أي بلد عن لدفع وفقدان سمعته الائتمانية وهتزاز الثقة به يحرمه من القروض الجيدة أو يرفع كلفة هذه القروض وشروطها ، ممّا يسمح بالتالي بالسيطرة الخارجية المتمثلة حالياً بالمنظمات المالية الدولية وبالبطون الدائنة .

#### المقترحات :

المقترحات التي يرى الباحث ضرورة الجوء إليها من قبل الدول المدينة ومن ضمنها العراق ، لضمان عدم الوقوع في مشكلة المديونية ، هي ما يأتي :

- ١ - دراسة السياسات السابقة التي أوصلت الدول إلى المديونية ، مع وضع الحلول التي تتناول كل جوانب مشكلة المديونية أي : ( السياسات المالية والسياسات النقدية ، وإدارة المديونية ) وعن طريق التنسيق بين الجهات المسؤولة عن التخطيط الائتماني وميزان المدفوعات والموازنة العامة والبنك المركزي ، لتصب جميعها في أهداف عامة واحدة .
- ٢ - وجوب تأسيس وحدة مؤسسية اقتصادية - إدارية تتولى عملية إدارة الديون الخارجية من جميع جوانبها وبمساهمة البنك المركزي ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط ، وهيئة النزاهة .
- ٣ - يتألف جهاز هذه الوحدة من خبراء في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مع مشاركة من الأمم المتحدة ، ويكون عمل هذه الهيئة على وفق معايير دولية قانونية وأقتصادية ؛ لغرض تمكن كل من العراق والدانين من الكشف عن مشروعية ديون العراق الحقيقية .
- ٤ - ضرورة إصدار قانون يحدد حالات الالتجاء إلى الدين الخارجي مع توضيح صلاحيات الاقتراض وشروطه ( كعدد سنوات التسديد ، الفوائد المفروضة ، أوجه الإنفاق ) .
- ٥ - تنفيذ السياسات الخاصة بإدارة المديونية بعد إجراء ضرورياً لمواجهاة الاستدانة ، لغرض تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض النفقات ودعم الصادرات ، إضافة إلى وضع إدارة كفوءة لميزان المدفوعات تقوم باتخاذ الإجراءات الصحيحة لتعجيل الحسابات المذكور عن طريق تنويع الإيرادات العامة للدولة .
- ٦ - السماح لأسعار الفائدة المدالية على الودائع والتسهيلات المصرفية بأن تُحدد في ضوء قوانين العرض والطلب ، وليس على أسس توجيهات البنوك المركزية .
- ٧ - ضرورة إصدار قانون للاستثمار يراعى فيه أن يكون أحدى الأدوات التي تساعد على تسديد الديون وفوائدها من خلال مساهمة الإيرادات المتحققة من المشاريع الاستثمارية في تنويع إيرادات الدولة .
- ٨ - البدء بوضع خطة تهدف إلى تحقيق التنسيق الإداري والفني بين أجهزة الدولة الرقابية والتفقيعية الرسمية فيما يخص أنشطتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة ، من خلال توزيع الاختصاصات والمهام ، تجنباً للازدواجية وتركيزاً للجهد المبذول من قبل الأجهزة المذكورة آنفاً .



## التوصيات

من خلال ما ذكر آنفاً تتضح لنا أهمية مشكلة المديونية التي تعاني من آثارها العديد من الدول ومنها العراق ، والتي يمكن عدها ومشكلة الفساد الإداري والمالي من أسباب التخلف أو من ضمن العناصر الرئيسية التي تجعل التخلف حالة دائمة في هذه الدول ويوصي الباحث باتباع أحد الخيارات الآتية أو جميعها :

أولاً :

اتخاذ الإجراءات التشريعية التي تحاول الحد من والقضاء على الفساد الإداري والمالي سواءً أكان قد اتخذ أبعاداً محلية أو أبعاداً دولية ، والذي يمكن أن ينتج عنها بالتأكيد فاض في موازنة الدولة لا يدع مجالاً معه إلى طرح موضوعات الالتجاء إلى المديونية ، كما أن تنفيذ هذه الإجراءات المذكورة آنفاً من خلال دعم وإسناد الأجهزة المختصة بمكافحة الفساد الإداري والمالي ينتج عنه مراقبة الاستخدام الأمثل للديون الخارجية من خلال السيطرة على تفاصيل الإنفاق القانوني والمالي الصحيح للقروض المستلمة ، مع التأكيد على متابعة الجدوى الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تبرر اللجوء إلى المديونية .

ثانياً :

تشكيل مؤسسة مستقلة تتولى إدارة المديونية الخارجية سياسة وتحليلاً وتنفيذاً ، لغرض العمل على تسديد الديون الخارجية ، معتمدة بذلك على خبراء الأجهزة الحكومية المختصة ، وهذا يشمل الخبراء العراقيين ، وكذلك على ممثلين من الأمم المتحدة مختصين في القانون الدولي وفي الاختصاصات المالية والنقدية .

ثالثاً :

تتبع مجموعة متكاملة من السياسات المالية والنقدية والتجارية والانتمائية والاستثمارية التي من شأنها تقليل الحاجة إلى المديونية الخارجية ، وتحقيق النمو المستقر بدون المزيد من الديون ، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعديل هيكل الاقتصاد الوطني بحيث يتحقق النمو المتوازن لقطاع هذا الاقتصاد كافة .



## المصادر

- ١ - محي الدين حسين عبد الله الطائي، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ١٩٩٦.
- ٢ - تقرير الأمم المتحدة - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٤.
- ٣ - سي بول هلوود ورو نالد مكد ونالد، الذقود والتمويل لدولي، تعريب: د. محمود حسن حسني، مصر، ٢٠٠٧.
- ٤ - فالح عبد الكريم الشبيخي، تجربة دول أمريكا اللاتينية في معالجة لمدونية الخارجية - مجلة النفط والتنمية، العدد (٤)، بغداد، ١٩٩٠.
- ٥ - خزعل الجاسم، النظم الاقتصادية الجديدة - الآفاق والتوقعات، مجلة شؤون سياسية، العدد (٣)، بغداد، ١٩٩٤.
- ٦ - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، الكويت، ١٩٧٧.
- ٧ - جورج قرم، التنمية المفقودة، ط١، بيروت، ١٩٨١.
- ٨ - عيد المنعم عثمان، ديون الدول النامية - المشكلة المستعصية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٤.
- ٩ - محمود عبد الفضيل، الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٥.
- ١٠ - م. كريم رواس جابا شنبران، الدين البغيض، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، حزيران ٢٠٠٣.
- ١١ - د. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، لبنان.

العراق

جمهورية

COMMISSION OF INTEGRITY